

عند فإذ كان لا يمان عليه إلا أن يرسلها أو يراها فله  
يتم بها أو أنه يصير ضاماً المفسد في هذه الحالة  
وقال الشافعي رحمه الله تعالى رضي الله عنه إن كان  
رسمه في حلاله من مملوك أو غيره من مملوك  
وغيره في الأصوات وشعاً يبر وغير ذلك وأقام عليهم  
وشرط في شرط وطمان أن يكون من أهل الدين والصالح  
والعدل فاشترطه بتعاطي المشيخة المذكورة إلى الاستقل  
بالوفاة إلى رحمة الله تعالى فتولي بعده ولده فاشتر  
مرة وانتقل بالوفاة إلى رحمة الله تعالى فتولي بعده  
شيخ جاهل لا يحسن الوضوء ولا لولا العزق بين الفضل والفقارة  
والعبي ومع ذلك أن قرأ في الكتاب العزيز به حضر الجوف  
الفاظ ويحسناً فاحسنا بغير المعنى فهذا يسوع له ذلك  
وهذا أصغر على ذلك مع علمه ياتم بذلك كونه  
يعلم من نسبة الجمل وتعرف الكتاب العزيز وهو  
العلوم المشروط للشيخ في كتاب الوقف المستأثر إليه  
عليه بما تاداه من معلوم الوظيفة من يوم تقرير  
والتي وقت عزله لكونه أخذ ذلك بغير طهر في شجره  
ولي الأمر أيده السد لعزله لهذا الشيخ الجاهل وهل  
هو أن السلطان في الوظيفة المذكورة في جلاص الحلال  
ودنياه حافظاً كتاب الله تعالى خادماً للعلم الشريف  
وعلم الشيخ الجاهل التفرير وقدم حكمه ولا العام السليم  
وأصر

وأصر على تعاطي الوظيفة المذكورة مع علمه بالهزل ما ذاب  
عليه شرعاً وما يجب على ولا فإلهما يدهم الله تعالى في حقه  
من الردع الشديد والجزل لفتة الحكم الشيف وهل  
يجب على ولاية الأمور بدهم الله تعالى تنفيذ حكم السلطان  
وتسليم الوظيفة المذكورة لمز قرة هو لا السلطان انتقالاً  
أمره بصره الله بفتراً عزيزاً وهل إذا شرط الوافق  
في الصوفي أن يكون من الجملة وقدر شخص ليس من الجملة  
يشتم الوظيفة المذكورة أم لا وما الحكم **أجاب**  
لا يجوز تقريره في الوظيفة المذكورة لأنه بما لشرط  
الوافق ولا يعمل للشيخ المذكور تناول العلوم حيث يضيف  
بما يص عليه الوافق وفي الأمر منعه عن مباشرة الوظيفة  
المذكورة وحيث علم بالعدل المذكور لا يجوز له المساعدة  
ولا أخذ العلوم ويرجع عليه بما أخذه حيث خالف شرط  
الوافق ولا يشتم الصوفي حيث فصل الوافق أن يكون من الجملة  
**ال** في رجل اشترى من آخر بنتاً ما باجرة المثل  
مدة معلومة بخالخر وراو زيادة فوق اجرة المثل المذكور  
قبل فراغ مدة الأول فهل والحال ما ذكر يدخل بجار  
عليه أيجز قبل مضمومة المشتراة الأول بزيادة ضرر  
سواك أن البنتان وقفان لا وهل الحالك إذا شهد أهل  
الخبرة بالزيادة المذكورة زيادة ضرر فتبطل ما لم يجر عليه  
ذلك سواك الطالب لذلك منعاً **أجاب**